

أوضاع الزراعة في سورية

خلال فترة الانتداب الفرنسي ١٩٢٠-١٩٤٦

م.م. مهند خضير علي العامري

تربية محافظة كركوك

المقدمة:

شهد الوطن العربي عامة وسورية خاصة محاولات عديدة من قبل فرنسا وبريطانيا بهدف السيطرة على هذه المنطقة الحيوية نظرا لأهميتها الاستراتيجية والاقتصادية، وتكلفت تلك المحاولات بالنجاح عندما تمكنت فرنسا من اسقاط الحكومة العربية في دمشق بعد معركة ميسلون في تموز عام ١٩٢٠ .

ولطالما بقيت التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في سورية أبان الانتداب الفرنسي مجال بحث في دراسات عديدة من قبل الباحثين .

يتناول البحث الموسم أوضاع الزراعة في سورية خلال فترة الانتداب الفرنسي خلال المدة ١٩٢٠-١٩٤٦ ، ويأتي أهمية الموضوع كون ان الأوضاع الاقتصادية ولاسيما الزراعية في سورية خلال فترة الانتداب الفرنسي ، هي احد الجوانب الرئيسية التي شكلت فيما بعد البنية التحتية لكل التطورات اللاحقة بعد الاستقلال.

حاول البحث ان يسلط الضوء على دراسة السياسة الزراعية التي اتبعتها الادارة الفرنسي في سورية طيلة فترة الانتداب ١٩٢٠-١٩٤٦ ، وكيف انعكست تلك السياسة على مجمل أوضاع سورية الاقتصادية والمعاناة والمشاكل التي نتجت عن تلك السياسة .

أعطى البحث صورة عن أوضاع سورية الاقتصادية أواخر الحكم العثماني، وتناول البحث ابرز الاجراءات التي اتبعتها الادارة الفرنسية في سورية بعد احتلالها والتي تمثلت بتقسيم الى دويلات صغيرة واثّر ذلك التقسيم على الواقع الاقتصادي في سورية.

وتناول البحث كذلك أوضاع الزراعة في سورية خلال المدة ١٩٢٠-١٩٣٩ ، أي الفترة المحصورة من الاحتلال حتى قيام الحرب العالمية الثانية، وكما تناول البحث أيضا واقع الزراعة خلال المدة من قيام الحرب العالمية الثانية حتى استقلال سورية في نيسان ١٩٤٦ .

اعتمد البحث على العديد من المصادر الغنية بالمعلومات حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسورية ، ومن ابرز هذه المصادر كتاب (سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي) لمؤلفه ستيفن همسلي لونغريك وكتاب (أضواء على الرسمال الأجنبي في سورية ١٨٥٠-١٩٥٨) لمؤلفه بدر الدين السباعي والذي تضمن شرحا وافيا عن التطورات الاقتصادية في

سورية ، وكذلك كتاب (القضايا الاقتصادية والاجتماعية في سورية ١٩٤٦-١٩٥٨) لمؤلفه ناهد عبد الكريم ، بالإضافة إلى العديد من المصادر المثبتة في الهوامش .

ـ أوضاع سورية الاقتصادية أواخر الحكم العثماني :

عانت سورية ^(١) أيام كانت جزءا من الدولة العثمانية ماكانت تعانيه الولايات العربية الأخرى ، من أوضاع متردية يسودها الفقر والتخلف ، فقد كان القطاع الزراعي متخلف جدا ، ويعود الوضع السيئ للزراعة الى سيطرة الإقطاع على الأراضي الزراعية والذي كانت الدولة العثمانية تشجعه ، فضلا عن استخدام الأساليب القديمة والبدائية المتبعة مع صعوبة المواصلات ، وانعدام الطرق المؤدية بين مناطق الانتاج والأسواق ، فضلا عن الكوارث الطبيعية والآفات الزراعية ، بالإضافة الى عدم اهتمام الولاة بالقطاع الزراعي ، وعدم إجراء الاصلاحات وتطويرها وكثرة الضرائب المفروضة ، ناهيك عن الاضطرابات والحروب المستمرة والمشاكل الداخلية الكثيرة ^(٢) .

أما الصناعة فأنها كانت تعاني هي أيضا من الإهمال واللامبالاة ، وكانت صناعة تقليدية تعتمد على الحرف اليدوية واستخدامها أدوات بسيطة ، وكانت موزعة على العوائل يتوارثوها جيل بعد جيل ، ولم تكن تلقى التشجيع والحماية من الدولة ، بل تعرضت الى ضربة موجعة عن طريق مزاحمة الانتاج الأوربي المتطور لها ، خاصة بعد الثورة الصناعية في أوربا ، وذلك عبر نيل الامتيازات ^(٣) وعقد الاتفاقات والمعاهدات بين الدولة العثمانية والدول الأوربية ولاسيما فرنسا ^(٤) .

وعلى الرغم من محاولات الدولة العثمانية القيام بالإصلاحات ^(٥) لتطوير الأوضاع الاقتصادية ، ألا ان ذلك لم يغير من الأمر شيئا كونها جاءت متأخرة ولم تنفذ بشكل جيد ومرضي ^(٦) .

لقد كان لدخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨ ، الى جانب المانيا وحلفائها في ٢٩ تشرين الأول ١٩١٤ ^(٧) ، أثره في وقف التبادل التجاري بينهما وبين دول العالم المختلفة ، وأصبحت اقتصاديات الدولة العثمانية بالشلل الكامل بسبب ظروف الحرب ، مما أدى الى زيادة العجز التجاري للدولة العثمانية ، فانعكس ذلك على الولايات العربية ، والتي كانت سورية جزء منها ^(٨) .

عانى السوريون من ظروف اقتصادية صعبة نتيجة هذه الحرب ، التي ألقت بنتائجها ، ولاسيما على الفئات المتوسطة والفقيرة ، فتدهورت أوضاع الزراعة وتدنى مستوى الانتاج ، فاشتد الغلاء وعظم القحط والجوع وأصبحت مقاطعات خالية من الغذاء ^(٩) .

ومما زاد الأوضاع سوءاً تلك الإجراءات المجحفة التي اتخذها وزير الحربية في الدولة العثمانية جمال باشا ضد الأهالي في سورية ، ومنها مصادرة المحاصيل الزراعية ، وفرض الاعانات للجيش العثماني دعماً للمجهود الحربي ، ومصادرة الأملاك والأموال العامة^(١٠)، فكانت الموارد الحيوية والضرورية تكاد تنفذ يوماً بعد يوم ، فاشتد الجوع وعز الخبز وأصبح الغني من يملك قوت يومه ، وبات الكثير من الأهالي يشكو قلة الطعام ، بسبب تدني مستوى المحاصيل الزراعية لاسيما خلال الحرب وفي عام ١٩١٥ ضرب البلد موجة من الجراد وكانت أسوأ ما جرى في تاريخ سورية ، كما قام الجيش العثماني بقطع أشجار التوت وغيرها من الأشجار لا استخدامها كوقود ، مما كان له الأثر البارز على الأوضاع الاقتصادية في البلاد^(١١).

وقد وصف المورخ السوري محمد كرد علي ، الأوضاع المأساوية التي أصابت الأهالي أبان سنوات الحرب العالمية الأولى ، حيث بدأت الأسعار بالارتفاع تدريجاً مثل الملابس والمأكولات والكماليات ومشتقات النفط والقرطاسية وغيرها من المواد الأخرى مثل : الصوف والقطن والسكر والقهوة والأرز والكحول والأصبغ والمواد الكيماوية^(١٢).

- إجراءات فرنسا الإدارية لتنظيم شؤون الانتداب في سورية ١٩٢٠ - ١٩٣٩ :
نالت سورية نصيبها من التدهور والمعاناة اثر انتهاء الحرب العالمية الأولى ١٩١٤- ١٩١٨ ، وبنجاح فرنسا في القضاء على حكومة فيصل في دمشق ١٩٢٠^(١٣) ، تمكنت من تطبيق مقررات مؤتمر سان ريمو الصادر في ٢٤ نيسان ١٩٢٠ ، وبذلك أصبحت سورية تحت الانتداب الفرنسي^(١٤)، والذي اقر فيه بانسلاخ البلاد العربية التي كانت منضوية تحت الحكم العثماني ، وكان الهدف من إقرار الانتداب على سورية إعطاء الشرعية لفرنسا في احتلالها ولمراعاة مصالحها الاستعمارية ، والعمل على تأمين مصالحها الاقتصادية في سورية عبر استغلال واستنزاف مواردها المحلية ، والذي استمر حتى ١٧ نيسان ١٩٤٦ ، عندما خرجت نهائياً من البلاد^(١٥).

أرسلت الحكومة الفرنسية بناءً على ما جاء في نظام الانتداب^(١٦) موظفها الرسمي الذي حمل عنوان " المفوض السامي "High Commissioner" ^(١٧) ممثلاً لها في كل من سورية ولبنان بعد أن أسقطت الحكومة العربية في دمشق وأنهت الإدارة العربية فيها في الرابع والعشرين من تموز عام ١٩٢٠^(١٨).

فالمفوض السامي صاحب السلطة في التعامل مع شؤون الأجانب والقناصل ، والمراقب في الوقت نفسه لجميع الشؤون الإدارية والسياسية والمالية ، ومرجعه وزارة الخارجية الفرنسية التي تصل بينه وبين سائر الوزارات الفرنسية الأخرى ، كما أن الصلاحيات الواسعة التي كان يتمتع بها المفوض السامي الفرنسي في إدارة شؤون البلاد في سورية تسير تحت غطاء نظام الانتداب

، وهي تشبه إلى حد كبير صلاحيات حكام المستعمرات ، إذ يتبعه عدداً كبيراً من الموظفين ، يأتي في مقدمتهم السكرتير العام (Secrtrary Jeneyal) ، وهو الموظف الذي يطلع على جميع الأمور وتدقيقها قبل عرضها على المفوض السامي ، وترتبط بالسكرتير العام دوائر متعددة يقف على رأسها مستشارون فرنسيون في حقول المال والقضاء والتعليم والاقتصاد . أما في أجهزة الحكم المحلية فيمثل الحكومة الفرنسية المندوبون الفرنسيون ومساعدوهم وضباط الاستخبارات والدرك والمصالح الخاصة ، وأصبحت الأوضاع أكثر سوءاً بانتشار ظاهرة الرشوة التي كانت متفشية بين الموظفين الفرنسيين^(١٩) .

أرادت فرنسا ضمان مصالحها الاقتصادية بشكل كامل في سورية ، فعمدت الى تطوير بعض الموانئ على الساحل السوري لاستفاد منها ، وفتحت منافذ تجارية لحلب وباقي المدن السورية ، فضلاً عن تأمين طرق التجارة البرية مع العراق وايران^(٢٠)

لقد تحملت سورية مسبقاً السياسة الاقتصادية السيئة التي كانت تتبعها الدولة العثمانية ، وخاصة الامتيازات الأجنبية والتي فتحت أبواب البلاد للشركات الأجنبية ، فضلاً عن ذلك فقد نالت سورية نصيبها من الديون المتراكمة على الدولة العثمانية^(٢١) ، كما أدى غلق منفذ تركيا في وجه السلع السورية نتيجة الأوضاع التي شهدتها تركيا أبان حرب الاستقلال ١٩١٩-١٩٢٣ ، التي قادها مصطفى كمال أتاتورك الى شلل اقتصاد المناطق الشمالية لسورية ، الى جانب قيام سلطات الانتداب الفرنسي بوضع الحواجز الكمركية والحدودية ، الأمر الذي زاد من مشاكل الاقتصاد السوري^(٢٢) .

أدت السياسة التي اتبعتها فرنسا بعد مجيئها للبلاد ، إلى عرقلة الحياة الاقتصادية وتمثلت هذه السياسة بمايلي :

- تمزيق الوحدة السورية إلى دول حكومات كان منها دولة لبنان الكبير^(٢٣) ، مما أدى الى تمزيق الوحدة السياسية للبلاد اذ ظهرت ، دولة حلب ودولة دمشق ودولة العلويين ودولة جبل الدروز ولواء الأسكندرونة الذي له وضع خاص ، إلى حرب اقتصادية وحرمانها من سواحلها .
- ربط العملة السورية بالفرنك الفرنسي غير المستقر^(٢٤) ، وسحب عملة البلاد الذهبية .
- السيطرة على واردات الجمارك ، وتسخيرها لمصالحها^(٢٥) .

- إقامة ما يسمى باسم (مجلس المصالح المشتركة) ، الذي أصدره المفوض السامي الفرنسي هنري بونسو (Henry - ponsot)^(٢٦) ، وفق القرار (٣١١٥) في ١٤ أيار ١٩٣٠ ، وهو مفهوم اداري - اقتصادي اتبعته الادارة الفرنسية في سورية ، وانشأت له إدارة خاصة ، وجعلتها مرتبطة مباشرة بالمفوضية العليا وجرت ادارتها بواسطة رؤساء وموظفين فرنسيين ومساعدين من السوريين فبدت وكأنها حكومة داخل حكومة مع الامتيازات الكبيرة التي

تمتعت بها على حساب مصالح الدويلات المحلية السورية ، واشتملت تلك المصالح على القضايا الاقتصادية ودوائر البريد والبرق والكمارك والآثار والسكك الحديدية والمواني ، والمطارات والمصالح العقارية والجيش ومصلحة الصحة ومراقبة الشركات والامتيازات والاحتكارات والأمن العام وشؤون العشائر وغيرها ، بين دول المشرق الواقعة تحت الانتداب الفرنسي واهم ماجاء فيه : تكليف مجلس المصالح المشتركة لحل المسائل المالية والاقتصادية المشتركة بينهم ، ولتغطية مصاريف السلطة الفرنسية ودفع رواتب جيوشها وموظفيها (٢٧) .

- استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في المصارف والشركات ، وإهمال الزراعة والصناعة مما زاد من عبأ الأوضاع المالية .

- انتهاج فرنسا سياسة الباب المفتوح والتي ترتب عليها فتح أبواب سورية على مصراعيها أمام السلع والبضائع الأجنبية ولاسيما بضائعها (٢٨) .

- أوضاع الزراعة في سورية ١٩٢٠ - ١٩٣٩ :

تعتمد الحياة الاقتصادية في سورية على الزراعة وتربية المواشي في الدرجة الأولى ، ومن بعد ذلك التجارة والصناعة ، فالزراعة هي الركن الأساس للاقتصاد السوري ، إذ يعمل بها القسم الأكبر من السكان والذين تصل نسبتهم من (٦٠% الى ٧٠%) ، في حين ان نحو (١٠%- ١٥%) يعملون في الصناعة والتجارة من إجمالي عدد السكان البالغ عددهم ١,٣٥,٣٥٠ مليون نسمة ، حسب إحصائية عام ١٩٢٥ ، ويشكل الدخل الزراعي اكبر نسبة من الدخل القومي في سورية ، وتتوفر فيها شروط نجاح الزراعة فمناخها معتدل متنوع ، وثروتها المائية كافية ، وترتبتها خصبة متنوعة (٢٩) .

وتشكل قيمة الحبوب (الحنطة والشعير) أكثر من ٥٠ % من أجمالي المحاصيل الزراعية في حين شكلت المحاصيل الصناعية ، (القطن ، السمسم ، الشوندر السكري ، والتبغ) ٢٥ % ، وبلغ الانتاج الحيواني ٥ % (٣٠) .

بعد أن احتلت فرنسا سورية عسكريا عام ١٩٢٠ ، بدأت السياسة الفرنسية الاستعمارية متعاونة مع الاحتكارات الفرنسية ، بتوجيه اهتمام خاص للزراعة وكان الخط العام لهذه السياسة هو ربط اقتصاد سورية الزراعي باقتصاد فرنسا ، ومن اجل تنفيذ هذا الخط توالى على سورية البعثات الفرنسية ذات الاختصاص لدراسة هذا القطاع وإجراء التجارب على بعض الأصناف الزراعية كالقطن (٣١) .

وقد سعت الإدارة الفرنسية الى إيجاد قوة محلية موالية لها تعتمد عليها في هذا الجانب لغرض تطبيق سياستها الاقتصادية في البلاد (٣٢) ، لذلك عمدت الى تقوية النظام الإقطاعي عن طريق تركيز ملكية الأراضي بيد الإقطاعيين حيث كان هذا النظام هو المسيطر على الإنتاج

، وتم تجريد الفلاحين من أراضيهم من خلال إعطائها للاقطاعيين و استخدمت طرق وأساليب شتى من أجل الاستحواذ على الإنتاج الإضافي الناتج عن الزراعة ، منها ما يكون على شكل ضرائب مباشرة ، او خسارة في السوق نتيجة التبادل غير المتكافئ ، او بسبب ارتفاع الأسعار وأشكال الابتزاز الأخرى فضلا عن الأجر الثقيل للأرض وغيرها من الأساليب التي أقدم عليها رجال الإقطاع والفرنسيون في الاستغلال المباشر للفلاح السوري^(٣٣) .

لقد أبدت الادارة الفرنسية اهتماما متزايدا بالإنتاج الزراعي الملائم للصناعة والتي يتم تحويلها بالرأسمال الفرنسي ، لذا حظيت شجرة التوت باهتمامها وتشجيعها منذ احتلالها للساحل السوري ١٩١٨ ، وعلى تربية بيبوض الحرير وشرانقه والعناية بإنتاجه بأشراف الفنيين الفرنسيين لسد حاجات معامل ليون (Lyon)^(٣٤) الفرنسية ، من الحرير الخام ، واهتمت أيضا بزراعة القطن ، ولهذا الغرض أسس الفرنسيون في عام ١٩٢٢ مكتب (الاتحاد الاقتصادي السوري) في باريس ، بهدف دراسة أوضاع سورية الزراعية والصناعية والتجارية والدفاع عنها وتطويرها في إطار المصالح الفرنسية ، وفي عام ١٩٢٥ أجريت التجارب الزراعية على زراعة بذور القطن التكماسي (الأمريكي) ، وزادت معها مساحات الأراضي المزروعة بالقطن ، كما اهتمت الادارة الفرنسية أيضا بزراعة التبغ لسد حاجات شركاتها^(٣٥) .

لم تتغير أشكال الملكية الزراعية في عهد الادارة الفرنسية تغيرا جوهريا عما كانت عليه في العهد العثماني ، وبقيت الأرض المملوكة ملكية فردية قليلة ، في حين اتسعت مساحة الأراضي الاقطاعية على حساب أراضي أملاك الدولة والأملاك الفردية^(٣٦) .

وسعت الإدارة الفرنسية في سورية الى فرض سيطرتها الاقتصادية على البلاد من خلال وسائل عديدة منها الإشراف على الأوقاف الإسلامية من أراضي وعقارات وغيرها من الممتلكات فقد اصدر المفوض السامي الفرنسي هنري غورو (Henry- Gouraud)^(٣٧) (١٩١٩-١٩٢٢) ، في أوائل آذار عام ١٩٢١ قرارا برقم (٧٥٣) يقضي بإنشاء جهاز رقابي عام على الأوقاف يرتبط من الناحية الإدارية بالمفوضية العليا الفرنسية ، ويكون بإدارة مشرف فرنسي عام ، وبذلك حول الفرنسيين عن طريق هذا الجهاز هذه الأرض الموقوفة الى أداة لخدمة أغراضهم ، وبعد أن تولت الإدارة الفرنسية الإشراف على أراضي الأوقاف ، أجازت بيعها وشراءها وبذلك سهلت عملية انتقال مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الى أيدي الإقطاعيين . وكان من نتائج هذه السياسة أن تم تجريد الفرحين من أراضيهم وانخفاض حجم الأراضي التي يملكونها من ٢٥% الى ١٥% من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة^(٣٨) .

حاولت الإدارة الفرنسية بالتعاون مع الحكومة السورية رفع مستوى الزراعة وزيادة الانتاج واصلاح أحوال الفلاحين ، فأصدرت بعض القوانين المنظمة للملكية العقارية كالقانون (٣٣٣٩)

(٣٩) الصادر في عام ١٩٣٠ ، وقانون السجل العقاري وقانون أملاك الدولة ، ألا ان هذه القوانين لم تغير من واقع الملكية الواسعة شيئا بل ثبتتها على أسماء واضعي اليد عليها ، ولم تغلق الباب في وجه كبار الرأسماليين والإقطاعيين والمستفيدين من الاستيلاء على أراضي الفلاحين وتسجيلها بأسمائهم لإعطائها المشروعية والثبات بل أنها أخذت تشجع كبار الملاكين والمتنفذين على اغتصاب أراضي الفلاحين ، حتى استطاع بعضهم في ظرف سنوات قليلة من انتزاع ملكيات واسعة وضمها إليه وحول ملاكيها السابقين الى فلاحين أجرة عنده^(٤٠) .

وقد وجدت الإدارة الفرنسية في الإقطاعيين ، الدعامة الأساسية لتنفيذ سياساتها الاستعمارية ، وبناء على ذلك عمل الفرنسيون على توظيف أبناء الإقطاعيين وأعاونهم في مختلف مراكز الحكومة الهامة ، من أمثال الإقطاعي علاء الدين الدروبي وكان هؤلاء الموظفون يمثلون الإدارة المحلية للإدارة الفرنسية المنفذة لسياسة مشاريعها الاقتصادية في سورية فهم يفرضون الضرائب الباهظة على الفلاح السوري ويتشددون بجبايتها وغرامتها ، فضلا عن صلاحيتهم في موافقتهم على منح الشركات الأجنبية الامتيازات^(٤١) .

هكذا نجحت الادارة الفرنسية في جعل الحكومة السورية ذات طبيعة أقطاعية أسهمت في عرقلة تطور الفلاح وعدم الارتقاء بمستواه المعاشي ، ففي أواخر عام ١٩٣١ ، سمحت الحكومة السورية لفلاحي حوران بقروض مالية لكي يتمكنوا من زراعة الأرض ، ولكن مالية الزراع قامت بالوقت نفسه باستيفاء حصتها من الأعشار حال دفع القيمة المستقرضة ، علما ان الضرائب العشرية لا تتحقق ألا اذ وجد المحصول ، لذا فان الحكومة أرادت من خلال ذلك ان تسجل على الفلاح أموالا أعفته منها الطبيعة وتسجلها بفائدة أيضا ، فهي تعطيه في اليد اليمنى وتقبض منه في اليد اليسرى^(٤٢) .

كما أن سلطات الانتداب الفرنسي لم تقدم على تطوير القطاع الزراعي بما يخدم المصالح العليا لسورية وتطوير اقتصادها الوطني كإنشاء المخازن العمومية وفتح المدارس الزراعية وإنشاء السدود المائية ، وتأسيس النقابات وافتتاح المعارض وحماية الفلاحين ورفع مستواهم التعليمي ، والحد من استغلال كبار الإقطاعيين للفلاحين ، او تقديم العون المادي للفلاحين وجلب الآلات الزراعية الحديثة لهم^(٤٣) .

انعكست هذه السياسة على مجمل أوضاع الزراعة ، فقد عانت من مشاكل عديدة وخاصة الأمراض والآفات الزراعية والحشرات التي أتلفت المزروعات وقضت على مساحات كبيرة من الأراضي المزروعة قمحا ، الى جانب قلة المساعدات الحكومية والعجز في الفنيين الزراعيين ، كذلك عدم تقسيم الأراضي المشاع وتحويلها الى ملكيات صغيرة فردية ، ولم يستثمر من مساحات الأراضي السورية سوى ١،٧٥ مليون هكتار^(٤٤) ، من مجموع الأراضي الصالحة

للزراعة التي كانت تقدر بنحو ١٥،٢٥ مليون هكتار وكانت موزعة كالآتي : ٦،٩٩٣ مليون هكتار أراضي قابلة للزراعة ومستثمرة ، و ١،٨٩١ مليون هكتار أراضي غير مستثمرة وقابلة للزراعة ، و ٦،٨٥٦ مليون هكتار مروج وغابات ومراعي^(٤٥) .

وقد نبه مجلس النواب السوري ، الى الواقع المتردي الذي كان يسود قطاع الزراعة ، خلال جلسته المنعقدة في ١٥ كانون الثاني عام ١٩٣٣ ، فقد أشار فيها النائب حكمت الحكيم عن الواقع السيئ الذي تمر به الزراعة بقوله : "ان بلادنا بلاد زراعة بحتة ، ولسوء الحظ لا يصرف شيء من العناية الى هذه الناحية أبداً"^(٤٦) .

أما بالنسبة لمشاريع الري ، فلم تحض بدعم كبير من جانب الفرنسيين ، فان ما يمكن إحراره خلال الفترة من عام ١٩٢٠ - ١٩٣٩ ، مخيباً للآمال ، ولعل ذلك يعود الى انعدام الأساليب الحديثة في الري وقلة المعارف المائية التي تتطلب جهداً بطيئاً ودؤوباً ، كما ان حقوق الجماعات العاملة في المياه التي بات تعيينها يقع على عاتق الحكومات المحلية منذ عام ١٩٢٦ ، التي لم تكن مستقرة^(٤٧) ، وقد أصدرت الادارة الفرنسية قراراً برقم (٣٢٠) في ٢٦ أيار عام ١٩٢٦ ، حددت فيه الشروط التي يمكن ان تستخدم فيها المياه العامة ، وسمح أيضاً بتشكيل تجمعات خدمة للمنافع المائية ، وعلى الرغم من أنشاء دائرة للأبحاث المائية ١٩٢٩ إلا ان ذلك لم يؤدي الى تغير حقيقي على الواقع الزراعي^(٤٨) ، فقامت بوضع الخطط الأساسية لصياغة المشاريع ، وأدخلت تحسينات كبيرة على بعض أنظمة الري الموجودة في واحة دمشق ، وعلى نهر قويق في حلب ، كما تم تحديث نواحي المياه الموجودة على نهري العاصي والفرات جزئياً بواسطة المضخات المائية والمحركات التي تعمل على الزيت ، أما على صعيد المشاريع الأكثر أهمية ، كمشروع تجفيف المستنقعات فلم تستكمل لان العمل فيها لم يكن جدياً ، بقي مردود هذه المشاريع محدوداً جداً ، وبقيت الموارد المائية وتحديثها دون حل ، وكان من الممكن أن يترتب على تطويرها اتساع الأراضي المزروعة ، ووفرة في المحاصيل ، وتنويع الاستفادة من أكثر من محصول سنوياً ، وفي مجال تحسين المحاصيل والمنتجات جرت بعض المحاولات وذلك عن طريق استيراد البذور من الخارج او بالتلقيح الصناعي^(٤٩) .

ومن الأمور الحيوية لتطوير الزراعة والتي طالها الفساد ، الائتمان والتسليف ، فقد عبرت لجنة الانتداب عن شكوكها حول عمل البنوك وطريقة توزيع الأموال والمنح للمزارعين ، وقد اعترف الفرنسيون فيما بعد بان ماخصص أصلاً لصغار المزارعين تم منحه للملاكين الكبار وهم بدورهم يمنحونها للفلاحين الصغار بفائدة كبيرة ، وبذلك فشلت المصارف الزراعية عن القيام بدورها بشكل أكمل وخدمة المصلحة العامة^(٥٠) .

كما كانت الظروف المناخية المختلفة من أهم المؤثرات على الزراعة ، والإمكانات المادية الضعيفة ، وعدم استغلال المياه الجوفية استغلالاً كافياً ، والاقتصار على قنوات الري والبزل في الأراضي الزراعية ، واستخدام الأساليب القديمة والبدائية ، لذا كان الانتاج في بعض السنوات شحيحاً وقليلًا^(٥١) .

فضلاً عن سنوات الكساد وقلة الانتاج بسبب الظروف المختلفة ، فان صعوبات النقل والتسويق من أهم المشاكل التي أثرت بشكل مباشر على أسعار المحاصيل الزراعية ، وكان القطن والحريز من أكثر المحاصيل تأثراً بظروف الكساد ولاسيما خلال الأزمة الاقتصادية ١٩٢٩-١٩٣٣ التي هزت العالم شأنها بذلك شأن بقية البلدان^(٥٢) .

لذا فقد اجتمع النواب في المجلس النيابي السوري في شباط من عام ١٩٣٣ ، على ضرورة اتخاذ تدابير سريعة لتحسين أوضاع الزراعة والفلاحين ، وقدمت بعض الحلول المتواضعة مثل مشروع إعانة الفلاحين الذي يتضمن تقديم تسهيلات مالية لهم وتزويدهم بالحبوب ، وتخفيض بعض الضرائب ، وتمديد ديون المصرف الزراعي^(٥٣) .

كما وحاولت الحكومة السورية معالجة المشاكل التي كانت تعاني منها الزراعة لرفع إنتاجها، وقد نجحت في جهودها في زيادة الانتاج فخلال عامي ١٩٣٤-١٩٣٥ ، توسعت مساحة زراعة القطن من (١٣ ألف) هكتار الى (٣٢ ألف) هكتار ، و زاد أنتاج الحبوب من (٣٥٠٠) الى (٢٤ ألف) طن ، كما زادت المتحصلات من صادرات التبغ بسبب زيادة أسعاره^(٥٤) .

عادت أوضاع الزراعة بالتدهور خلال السنوات ١٩٣٦-١٩٣٩ ، نتيجة لأوضاع سورية الداخلية^(٥٥)، التي انعكست سلباً على أوضاع الزراعة، وقد طرحت المشاكل على الحكومة السورية ومجلسها النيابي الوطني ألا ان الحلول كانت محدودة انحصرت ببعض المراسيم المتعلقة بمقاومة الحشرات وتمديد ديون المصرف الزراعي لرفع الضائقة المالية عن كاهل الفلاحين^(٥٦) .

- أوضاع الزراعة في سورية منذ قيام الحرب العالمية الثانية حتى الاستقلال ١٩٣٩-١٩٤٦ :

بقيت الزراعة في سورية في وضع سيئ حتى قيام الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ ، ففي السنوات الأولى لهذه الحرب ١٩٣٩-١٩٤٥ ، واثرت تفوق دول المحور (ألمانيا وإيطاليا واليابان) ، على دول الحلفاء (فرنسا و بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية) واجتياح ألمانيا لفرنسا^(٥٧) ، تضعضع موقف الحلفاء في مختلف المناطق ومنها سورية ، رغم نجاح بريطانيا في دعم قوات فرنسا الحرة في استعادة السيطرة على سورية ولبنان ، إلا أن قوات الحلفاء بقيت

محصورة في المنطقة وانقطعت صلتها المباشرة بالوطن الأم بسبب ازدياد حدة الحرب ، الأمر الذي دفعها لتوجيه أنظارها نحو الاستفادة من الإمكانيات الموجودة في سورية بعد أن عز الحصول على الموارد من الخارج ، وازداد لذلك الطلب على المواد لسد حاجة السكان من جهة ، ولسد حاجة الجيوش الموجودة في البلاد من جهة أخرى^(٥٨) .

وبسبب قيام المعارك على أرض سورية واحتلالها من قبل جيوش الحلفاء ، فآثر ذلك بشكل سلبي على الأوضاع الاقتصادية خاصة في السنوات الأولى ، وكان من أهم سماته تدهور أوضاع الزراعة وتدني مستويات الإنتاج ، والبطالة الشاملة والمجاعة والإفلاس العام ونقص في التمويل إلى جانب عدم المساواة في التوزيع ونشوء تضخم بنسبة عالية وقلة الصادرات وتعرض التجارة إلى شلل جزئي، على الرغم من بذل الجهود للسيطرة على الوضع المنفلت وزيادة الناتج المحلي ، بسبب العزلة عن العالم الخارجي فأجبرت سورية، على الاعتماد على مواردها وتلبية حاجة سوقها الداخلية^(٥٩) .

وفي خضم ظروف الحرب استحدثت الإدارة الفرنسية هيئة عرفت باسم (مكتب الحبوب الصالحة للخبز) ، سعت إلى سد الحاجة المحلية من الحبوب دون الاستيراد من الخارج عبر الإشراف على الأراضي المزروعة ، ودفع أسعار معقولة لفائض الفلاح من المحصول ، غير أن هذه الإجراءات لم تسد حاجة من الحبوب لذا اضطرت الحكومة إلى الاستيراد (١٠٠) ألف طن من الحبوب من استراليا عام ١٩٤٠-١٩٤١ ، من جهة أخرى أدت الأسعار التي قدمت للفلاحين أن أتاحت لهم من أيفاء ديونهم وأن يزدوا من موجوداتهم من النقود الذهبية ، بالإضافة إلى أن المكتب استطاع فيما بعد من إنشاء مؤسسات احتكرت عمليات الشراء والتجميع والنقل ووطن الحبوب وتوزيعها بشكل ناجح ، إلى حد أنه أمكن في عام ١٩٤٢ ، وبمساعدة المحاصيل الجيدة والزيادة في المساحات المزروعة ، الاستغناء عن الاستيراد وتلبية كل الحاجات المدنية للسكان^(٦٠) .

ومع الازدياد الهائل في الطلب شهدت الزراعة انتعاشا ، وتم استصلاح قسم من الأراضي الصالحة للزراعة ، وانصب الاهتمام الأكبر على تحسين زراعة أصناف معينة دون غيرها (كالقمح والشعير ، والعدس ، والحمص والذرة ... الخ) ، وهي محاصيل غذائية اشتدت الحاجة إليها ، وأدى الإقبال عليها إلى ارتفاع أسعارها بشكل كبير ، فازدادت المساحة المزروعة من (١٩٤٠٠٧٩) هكتار عام ١٩٣٩ إلى (٢٢٦٣٤١٢) هكتار عام ١٩٤٥ ، وارتفعت نسبة الأراضي المروية من (٢١٩١٩٧) هكتار عام ١٩٣٩ إلى (٢٧٤٨١٩) هكتار عام ١٩٤٥ ، كما ارتفعت أجور العمال الزراعيين ، ورافق ذلك تراجع زراعة بعض المحاصيل ، التي لم يكن الطلب عليها متماشيا مع تكاليف إنتاجها الباهظة ، ورخص أسعارها ، من ذلك

القطن الذي تناقصت زراعته من (٣٦٧٨٠) هكتار عام ١٩٣٩ الى (١٩٨٣٧) هكتار عام ١٩٤٦^(٦١) .

وقد توقف تصدير هذه المحاصيل الى الخارج ، ولم يكن لها سوق في الداخل ، وعانت بعض هذه المحاصيل من المنافسة الناتجة عن مجيء مثيلاتها بأسعار ارخص من الخارج ، ومع ازدياد الطلب على المزروعات الغذائية وارتفاع أسعارها واختفائها من الأسواق لكثرة الطلب وعدم كفاية العرض ، نشطت السوق السوداء وأثرت فئة من الناس بحصولها على ثروات ضخمة وهي فئة أثرياء الحرب^(٦٢) .

لم تقم الادارة الفرنسية خلال مدة ادارتها للبلاد بأية عملية مسح زراعية لجميع الأراضي القابلة للزراعة ، كما أنها لم تقم بأية محاولة من شأنها العمل بجدية لاستصلاح الأراضي القابلة للزراعة او زيادة مساحة الأراضي المزروعة او المروية ألا بمقدار ضئيل ، كما ان البلاد لم تشهد مثلاً أي مشروع جدي يؤدي الى زيادة مساحة الأراضي المزروعة كتجفيف المستنقعات في سهل العمق ومستنقع العتيبة قرب دمشق مثلاً، وبقيت مساحات واسعة من الأراضي مهملة بسبب نقص وسائل الري^(٦٣) ، ومن جهة أخرى ادعت الادارة الفرنسية أنها مهتمة بالشؤون الاقتصادية للبلاد ، من خلال إنشائها مكتب سمي (بإدارة الشؤون الاقتصادية) ، كانت مهامه تنحصر حسب ما اشار إليه الفرنسيون تحسين الأراضي والري ومكافحة الأمراض وتوسيع انتشار زراعة الحرير والقطن^(٦٤)، كما أصدرت الادارة الفرنسية بعض القوانين الخاصة بسندات ملكية الأراضي في تلك الفترة خدمة لمصالحها^(٦٥) .

الاستنتاجات

يتضح من دراسة الأوضاع الزراعية في سورية خلال فترة الانتداب الفرنسي ١٩٢٠-١٩٤٦ ، وتتبع تطوراتها وتحولاتها عدة نتائج واکبت تلك القضية والتطورات في سورية فترة الانتداب .

من خلال متابعتنا لتفاصيل هذه التطورات الاقتصادية يمكن ملاحظة جملة من الأمور أبرزها :

١- يمكن القول إن حالة الزراعة في سورية كانت لا تزال متأخرة ، وإن هنالك عوامل عديدة أعاقَت سبيل تقدمها ، وأهمها كثرت الممتلكات الكبيرة من الأراضي ، واستمرار الطرق الأولية البدائية في الزراعة ، وعلى الرغم من أن نصف سكان سورية هم من الفلاحين الذين يشتغلون في هذا الجانب كما أن سوء الإدارة التي اتبعها الفرنسيون تجاه هذا القطاع كان لها دور كبير في تردي الزراعة ، على الرغم من توفر جميع الشروط الاقتصادية والطبيعية الملائمة كالمناخ لزراعة القطن والحبوب ووجود مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة ، فضلا عن توفر الأيدي العاملة وتكاليفها الرخيصة

٢- لم يكن النظام الاقتصادي الذي انشأته الإدارة الفرنسية في سورية أفضل من النظام الاقتصادي في البلد أبان الحكم العثماني ، بل ابتكر الفرنسيون نظاما اقتصاديا غريبا عانى منه السوريون كثيرا ، استنفذ ثروة البلاد العامة وسرع في الوقت نفسه من تشديد الأزمة الاقتصادية وأثرها في البلاد .

٣- إن إدارة فرنسا الاقتصادية في سورية ماهي ألا محاولة لربط الاقتصاد السوري بالاقتصاد الفرنسي ، وتدمير كل الإمكانيات الاقتصادية المتاحة فيها ، لكي تجعل منها سوقا لبضائعها ، فضلا عن سياستها الرامية الى إفقار الشعب السوري وإذلاله ، والوقوف أمام أي محاولة للنهوض الزراعي والصناعي والتجاري والمالي في البلاد .

٤- عانت سورية في هذه المرحلة ، وطأة الحكم الاستعماري المباشر فقد انتهجت فرنسا سياسة تجزئة سورية الى دويلات صغيرة ، كما انتهجت سياسة ضرائبية قاسية ، وسياسة كمركية لاتنسجم إطلاقا مع مصالح الاقتصاد السوري .

٥- أثبتت الأحداث أن الإدارة الفرنسية هي صاحبة القرار السياسي والإداري والاقتصادي في البلاد ، وأن الحكومة السورية كانت صورية تعمل بإدارة المفوض السامي وإن قراراتها لاتنفذ ألا بموافقة أو من ينيبه .

Abstract

The Arabic countries in general and particularly Syria witnessed many French and attempts to control this important area because of its strategic economic importance Finally these attempts could the purpose when French could bring down the Arabic government in Damascus after the battle of Maislon 1920.

This research deals with the agriculture conditions in Syria during the French occupation from 1920to 1946. Here comes the importance of the subject because economic circumstances specially the agriculture in Syria during the French occupa is one of the main parts which later shaped the country's in frastructure to following developments after the in dependence.

This research tries to focus on studying the agriculture policy which the French administration has followed in Syria during the occupation from 1920to 1946 As was how this policy has reflected on the whole Syrian econemic conditions suffering and the problems which resulted from that policy.

This research is divided into two parts . The first part deals with the Syrian econemic conditions in the late ottoman rule and also deals with the French occupy policy and its impact on the agriculture in Syria . while the second part studie agriculture conditions during the period(1914-1918) and the second world war(1939-1945) In addition to that the second part studies how the deterior of the econemic circumstances particularly the agriculture reflected negatively of country's circumstances .

الهوامش :

(١) دخلت بلاد الشام (سورية) تحت الحكم العثماني في عهد السلطان سليم الأول (١٥١٢-١٥٢٠) م عام ١٥١٦م عندما هزم قانصوة الغوري آخر سلاطين المماليك في (معركة مرج دابق) فكان ذلك بداية الحكم العثماني على سورية والذي استمر حتى عام ١٩١٨، هذا وقد سبق نهاية الحكم العثماني أن تجزأت بلاد الشام إلى عدة دول منها سورية الحالية ولبنان وفلسطين وشرق الأردن، حسب اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦، لمزيد من التفاصيل ينظر: يوسف الحكيم، سورية والعهد العثماني، ط ٢، دار النهار للنشر، (بيروت، ١٩٨٠)، ص ١٦-١٧ .

(٢) عبد الهادي عباس ، الأرض والاصلاح الزراعي في سورية ، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، (دمشق، ١٩٦٢)، ١٩-٢٠ .

(٣) يرجع اهتمام فرنسا بسورية في العهد العثماني ، الى الامتيازات التي حصلت عليها في اتفاقية عام ١٥٣٥ م، التي فتحت الأبواب لفرنسا في المشرق العربي وتأمين مصالحها فيه ولاسيما في سورية ، وكانت للمؤسسات الاقتصادية الكبرى دور رئيسي في توجيه السياسة الفرنسية للسيطرة على مقدرات سورية واحتلالها ، وهذا ناجم عن ارتباط المؤسسات السياسية والاقتصادية في النظام الرأسمالي الذي قامت عليه ، لذا تبنت المؤسسة العسكرية. للمزيد من التفاصيل حول المعاهدة و مصالح فرنسا ينظر : : يلماز أوزتونا، تأريخ الدولة العثمانية، مج ١، ترجمة: عدنان محمود سليمان، مراجعة محمود الأنصاري، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، (تركيا، ١٩٨٨) ص ٣٠٠؛ محمد رجائي ريان ، مصالح فرنسا الاقتصادية في سورية (١٥٣٥-١٩٢٠)، مجلة دراسات تاريخية، دمشق ،العددان ٢٧-٢٨ أيلول -كانون الأول ١٩٨٧ ، ص ٣٣-٣٩ .

(٤) نجاح محمد ، الحركة القومية العربية في سورية من خلال تنظيماتها السياسية ١٩٤٨-١٩٦٣ ، ج ١ ، ط ١ ، دار البعث ، (دمشق ، ١٩٨٧) ، ص ٣٢-٣٣ .

(٥) عمل المصلحون من رجال الدولة العثمانية وبجهد واضح في اصدار مجموعة من القوانين والأنظمة، وشكل صدور خط شريف كلخانة عام ١٨٣٩م وخط شريف همايون عام ١٨٥٦م الأساس لحركة الإصلاح في الدولة العثمانية. فقد تضمن الأول ضرورة استمرار الإصلاح بأصدار القوانين والنظم واحترامها والعمل بها، وعدم مخالفتها أبداً، بينما وعد السلطان العثماني في خط همايون بأجراء اصلاحات شاملة وأساسية في حقول المالية والمعارف والزراعة والتجارة والخدمات وبهدف تحسين الوضع الاقتصادي للدولة العثمانية، واستناداً الى ما جاء في بنود خطي كلخانة وهمايون أصدرت الحكومة العثمانية في السنوات ما بين

١٨٥٨ ١٨٦٩ مجموعة من القوانين والأنظمة والتعليمات لتحسين الحالة الاقتصادية للدولة ولاسيما في ميدان الزراعة. فصدر قانون الأراضي وقانون الطابو بهدف تنظيم وتسجيل عائدة الأراضي في ولايات الدولة، كما صدر قانون التجارة لتنظيم العلاقات التجارية بين الدولة العثمانية والدول الأخرى. لمزيد من التفاصيل عن بنود خطي كلخانة وهمايون ينظر، أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، ١٩٨٢. ص ٢١٦.١٩٨.

(٦) محمد فريد بيك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، (بيروت، ١٩٨١)، ص ٤٨٠-٤٩٠.

(٧) دخلت الدولة العثمانية الحرب بجانب دول الوسط وهي (ألمانيا وإمبراطورية النمسا والمجر وبلغاريا عام ١٩١٥)، في ٢٩ تشرين الأول ١٩١٤، ضد دول الوفاق وهي (بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية وإيطاليا واليابان ثم الولايات المتحدة عام ١٩١٧)، وليد المعلم، سورية ١٩١٦-١٩٤٦ الطريق إلى الحرية، ط ١، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، (دمشق، ١٩٨٨)، ص ٣٦-٣٧.

(٨) أحمد علي، التطور الاقتصادي في تركيا، (باريس، ١٩٨١)، ص ٧١.

(٩) وجيه كوثراني، بلاد الشام السكان الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين قراءة في الوثائق، معهد الإنماء العربي، ط ١، (طرابلس، ١٩٨٠)، ص ٢١٣.

(١٠) جورج انطونيوس، يقظة العرب، ترجمة: ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، دار العلم للملايين، ط ١، (بيروت، ١٩٦٢)، ص ٣٤٠.

(١١) ستيفن همسلي لونغريك، سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة: بيار عقل، ط ١، دار الحقيقة، (بيروت، ١٩٧٨)، ص ٦٨.

(١٢) شفيع محمد محمود إدريس الميرسيدي، التحولات السياسية والاقتصادية في العراق وسوريا وأثرها على العلاقات الاقتصادية ١٩٢١-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، (جامعة الموصل، ٢٠٠٩)، ص ٥٦.

(١٣) خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق (١٩١٨-١٩٢٠)، دار المعارف بمصر، (القاهرة، ١٩٧١)، ص ٢٠.

(١٤) زهير الشلق، من أوراق الانتداب تاريخ ما همله التاريخ، ط ١، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، (بيروت، ١٩٤٧)، ص ٨٧.

(١٥) علي رضا، قصة الكفاح الوطني في سورية عسكريا وسياسيا حتى الجلاء، ط ٢، دار الحارث، (دمشق، ٢٠٠٩)، ص ١٨.

(١٦) الانتداب : نظام إداري أقره نص المادة الثانية والعشرون من ميثاق عصبة الأمم الموقع عليه في الثامن والعشرين من حزيران عام ١٩١٩ في باريس وتعود فكرته إلى الجنرال جان كريستيان سمنتس (Smuts, Jan Christiaan) (٢٤ أيار ١٨٧٠ - ١١ أيلول ١٩٥٠) المولود في مدينة كيب كولوني في جنوب أفريقيا . تلقى تعليمه في كامبرج . أصبح رئيساً للوزراء عام ١٩١٩ وبقي في هذا المنصب لغاية عام ١٩٢٤ ، ثم عاد وترأس الوزارة ثانية عام ١٩٣٩ ، واستمر في هذا المنصب ١٩٤٨ . ينظر : الآن بالمر ، موسوعة التاريخ الحديث ١٧٨٩-١٩٤٥ ، ترجمة سوسن فيصل السامر ويوسف محمد أمين ، ج ٢ ، دار المأمون للترجمة والنشر ، (بغداد ، ١٩٩٢) ، ص ٢٨١-٢٨٢ .

(١٧) هو الشخص المخول من قبل الحكومة الفرنسية بأن يمارس الصلاحيات التي منحها له صك الانتداب ، على أن تكون تلك الصلاحيات التي يعمل بموجبها غير محددة وغير قائمة إلا بموجب نص تشريعي أو إداري صادر فقط من الحكومة الفرنسية لهذا العمل أو ذاك ، والتي تعطي له الأوامر والتعليمات بصفتها الجهة المسؤولة عنه ، وهذا المفوض لا يرتبط بأية صلة وظيفية أو تبعية لعصبة الأمم ، كما أن قرار تعيينه في هذا المنصب لا يتطلب أية شروط لأنها تختار الشخص الذي يناسبها ويحقق مصالحها بغض النظر عن توجهه العسكري أو السياسي أو الإداري ، ينظر : حكمت علي إسماعيل ، نظام الانتداب الفرنسي على سورية ١٩٢٠-١٩٢٨ ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٩٨ ، ص ٩٩ .

(١٨) الشلق ، المصدر السابق ، ص ١٦٣ .

(١٩) حسن الحكيم ، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي والفيصلي والانتداب الفرنسي ١٩١٥-١٩٤٦ ، دار صادر ، (بيروت ، ١٩٧٤) ، ص ١٥٠-١٦٠ .

(٢٠) فيليب خوري ، سوريا والانتداب الفرنسي سياسة القومية العربية ، ترجمة : مؤسسة الأبحاث العربية ، ط ١ ، مطبعة جامعة برتستون الأمريكية ، (بيروت ، ١٩٩٧) ، ص ٦٥-٦٦ .

(٢١) كان من بين الأمور الاقتصادية التي تأثرت بها سورية ، في مجال النقد مشكلة الدين العثماني ، فقد استدانّت الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مبالغ كبيرة من المصارف الأوروبية ولاسيما الفرنسية ، ولضمان تسديد تلك الديون طلب الدائنون وأكثرهم من الفرنسيين ضمانات من الحكومة العثمانية ، وهكذا حولت الحكومة بعض الضرائب إلى حساب صندوق الدين العثماني ، كما أن الدول الأوروبية استطاعت من جهة أخرى أن تحصل باسم هذه الديون على امتيازات جديدة أهمها المرافق والخطوط الحديدية وبعض الامتيازات

- (٢١) مليون ليرة تركية ، اسماعيل ، المصدر السابق ، ص ٢٤٥-٢٥٦ .
- (٢٢) ذوقان قرقوط ، تطور الحركة الوطنية في سورية (١٩٢٠-١٩٣٩)، ط١ ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، (بيروت ، ١٩٧٥)، ص ٤٣ .
- (٢٣) **لبنان الكبير** : كيان سياسي إنشاءه الجنرال غورو ١٩٢٠ ، بعد ان انتدبت فرنسا على سورية ولبنان بمقتضى اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦ ، عرف بالكبير لان غورو ضم الى كيانه السابق (نظام المتصرفية) الذي اقتصر على جبل لبنان البقاع والمدن الساحلية بيروت وطرابلس وصور وصيدا ، توالى على حكمه مندوبون فرنسيين من عام ١٩٢٥ ، حين أعلن لبنان جمهورية ووضع له دستور في العام التالي ، ينظر : سعد سعدي ، معجم الشرق الأوسط ، ط١ ، دار الجيل ، (بيروت ، ١٩٩٨) ، ص ٣٦١ .
- (٢٤) أبو خلدون ساطع الحصري ، يوم ميسلون ، مكتبة الكشاف ، (بيروت ، ١٩٤٨) ص ١٠٠ .
- (٢٥) وزعت فرنسا رسوم الكمارك بنسب بين الدول التي أقامتها في سورية ولبنان بموجب القرار أصدرته المفوضية العليا في ٢٤ أيلول ١٩٢٤ ، وكان نصيب الحكومة السورية منها ٥٣ % في حين لبنان ٤١ % ، للمزيد ينظر : سمير سعيقان ، الاصلاح الاقتصادي في سورية من زاوية العلاقات السورية اللبنانية ، بحث منشور ، القيء في مؤتمر العلاقات السورية اللبنانية ، (دمشق ، ٢٠٠٩) ، ص ٤٥٦-٤٥٧ .
- (٢٦) هنري بونسو : سياسي دبلوماسي فرنسي محترف من مواليد عام ١٨٧٧ ، ليس لديه أية انتماءات سياسية لكنه يملك تجربة طويلة في السلك الدبلوماسي ، اذ كان يشغل منصب نائب مدير القسم الأفريقي في وزارة الخارجية الفرنسية ، ثم عين مفوضاً سامياً في سورية في عام ١٩٢٦ خلفاً للمسيو دي جوفنيل ، وبقي في سورية إلى الثاني عشر من تشرين الأول عام ١٩٣٣ ، للمزيد ينظر : عبد الرحمن الكيالي ، المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني ، ج ١ ، مطبعة الضاد (حلب ، ١٩٥٨) ، ص ٥٢ .
- (٢٧) غسان عيسى ، العلاقات اللبنانية السورية ، ط١ ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، (بيروت ، ٢٠٠٧) ، ص ١٦٦ .
- (٢٨) ناهد عبد الكريم ، القضايا الاقتصادية والاجتماعية في سورية ١٩٤٦ - ١٩٥٨ ، تقديم العماد مصطفى طلاس ، مراجعة خيرية قاسمية ، ط١ ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، (دمشق ، ١٩٩٦) ، ص ٢٠-٢١ .

- (٢٩) جلال كاظم محسن الكناني ، الادارة الفرنسية في سورية ١٩٢٠- ١٩٣٦ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، (جامعة بغداد ، ٢٠٠٩) ، ص ٢٣٤ ؛ كوثراني ، المصدر السابق ، ص ٣١ .
- (٣٠) ابراهيم سعيد البيضاني، سوريا ١٩٥٤-١٩٥٨ ، مطبعة المشرق العربي، (بغداد ، ٢٠٠٤) ، ص ١٠٥ .
- (٣١) بدر الدين السباعي ، أضواء على الرؤسما الأجنبي في سورية ١٨٥٠- ١٩٥٨ ، دار الجماهير ، (دمشق، ١٩٦٧) ، ص ١٩١ ؛ لمزيد من التفاصيل ينظر: كوثراني ، المصدر السابق ، ص ١١٥ - ١٢١ .
- (٣٢) علي محافظة ، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩- ١٩٤٥ ، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت ، ١٩٨٠) ، ص ١٢٥ .
- (٣٣) الكناني ، المصدر السابق ، ص ٢٣٥ .
- (٣٤) ليون : مدينة تقع في جنوب شرق فرنسا ، وهي احد المراكز الاقتصادية المهمة تجاريا وصناعيا ، خوري ، المصدر السابق ، ص ٦٦ .
- (٣٥) اسماعيل ، المصدر السابق ، ص ٣٥٤ ؛ لقد احتكرت الشركة الاستعمارية (الريجي) مزارع التبغ ، والتي ذهب جزء من أرباح هذه الزراعة لسد نفقات سلطات الانتداب ، والغني امتياز هذه الشركة في ١ حزيران ١٩٣٠ ، نتيجة ضغوط واستياء شعبي عام من هذه الشركة مما اضطر المندوب السامي الى إلغائه، ولكنه اخضع زراعة وبيع التبغ والتبناك وصناعته الى جملة من القوانين وأنظمة جديدة تثقل به كاهل المواطن وجعله يترحم على (عهد الريجي) ، وأضعاف الواردات الحكومية ، لمزيد من التفاصيل ينظر : السباعي ، المصدر السابق ، ص ١٧٣ .
- (٣٦) كانت ملكية الأرض في العهد العثماني تخضع في الغالب لتلك النظرية التي تعد الحاكم هو المالك الحقيقي لأراضي البلد بأسرها ، وهو الذي يقطعها لمن يشاء من الأتباع وهؤلاء بدورهم يقطونها لأتباعهم ، وإذا تخلف هؤلاء عن دفع ما فرضه عليهم السلطان فان الالتزام يسحب منهم ويعطى لغيرهم من أمراء الاقطاع ، لمزيد ينظر : عبدالله حنا ، القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سورية ولبنان ١٩٢٠- ١٩٤٥ ، ج ٢ ، دار الفارابي ، (بيروت ، ١٩٧٣) ، ص ٣٥ .
- (٣٧) غورو : جنرال فرنسي ولد في باريس ١٨٦٧ وتوفي عام ١٩٤٦ ، رجل عسكري عمل في الكثير من الجبهات واهما جبهة الشرق حيث أصبح عام ١٩١٥ قائد القوات الفرنسية في

المشرق ، وقائد الجيش الرابع في منطقة شمبانيا ثم حاكم أعلى في سورية ولبنان الفترة ١٩١٩-١٩٤٣ ثم حاكم لمدينة باريس ١٩٢٣-١٩٣٧، قمع ثورة دمشق ، للمزيد ينظر :
Dictionnaire Encyclopédique pour Tous, petit Larousse, Librairie, Paris ve 1981, p1368.

- (٣٨) الكنانى ، المصدر السابق ، ص ٢٣٧ .
- (٣٩) هو قانون جديد للأراضي ، يتضمن العمل بنظام جديد لسندات الملكية بدلا من أنظمة الطابو والدفتر خانة اللذين كانا معمولاً بهما في الاقضية أبان الحكم العثماني ، وعلى الرغم ان هذا النظام لم ينجح في إلغاء مساوئ الملاكين الغائبين عن أراضيهم ، او الشراكة في المحاصيل وسوء التوزيع ، ألا انه ساعد في إنشاء قاعدة تستند إليها الحقوق وتعيين حدود الأراضي ، لمزيد ينظر : لونغريغ ، المصدر السابق، ص ٣.
- (٤٠) عبد الهادي عباس ، الأرض والاصلاح الزراعي في سورية ، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر ، (دمشق، ١٩٦٢) ، ص ٢٢.
- (٤١) السباعي ، المصدر السابق ، ص ٢٣٠ .
- (٤٢) حنا ، المصدر السابق ، ص ٥٥-٥٦ .
- (٤٣) الميرسيدي ، المصدر السابق ، ص ٩٧-٩٨.
- (٤٤) الهكتار: وحدة قياس ويساوي عشرة آلاف متر مربع، ويعادل أربعة دونمات عراقية .
- (٤٥) يحيى عروذكي ، الاقتصاد السوري الحديث ، ج ١ ، دار الثقافة ، (دمشق ، ١٩٧٢)، ص ٨٣-٨٤ .
- (٤٦) عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص ٢٠ .
- (٤٧) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٣٥٢ .
- (٤٨) اسماعيل ، المصدر السابق ، ص ٣٦٢ .
- (٤٩) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٣٥٢-٣٥٣ .
- (٥٠) يهوذا زيفي هيرشلاغ ، مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط ، ترجمة : مصطفى الحسيني ، دار الحقيقة ، (بيروت ، ١٩٧٣) . ، ص ٣٢٧؛ لونغريغ ، المصدر السابق ، ص ٢٥١-٢٥٢ .
- (٥١) السباعي ، المصدر السابق ، ص ٢٣٦ .
- (٥٢) هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص ٣٢٨ .
- (٥٣) عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص ٢٢ .
- (٥٤) هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص ٣٢٨ .

(٥٥) ولاسيما على اثر عدم توقيع حكومة فرنسا وبرلمانها معاهدة ١٩٣٦ ،التي أبرمت بين فرنسا وسورية لتحل محل الانتداب نتيجة المطالبات الشعبية والحكومية لتغيير الوضع السائد للانتداب في سورية ، وما صاحبة الرفض الفرنسي، من تأثير واضح على أوضاع سورية الداخلية من قلق وفقدان الثقة بفرنسا ونواياها المبيتة، فقد ازداد التوتر وعم السخط بين السكان ، وأصبح وضع الحكومة حرجا جدا أمام الشعب، استقال رئيس الجمهورية هاشم الاتاسي لينهي بذلك الحكم الجمهوري في سورية وفي اقل من سنة استلمت الحكم في سورية ثلاث وزارات احدها لم يبق سوى شهر واحد . لمزيد من التفاصيل ينظر: احمد محمودي، "أزمة سقوط الحكم الوطني في سوريا ١٩٣٩"، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد ١٩١، حزيران ٢٠٠١، ص ٩٨ - ١٠٠ ؛ نجيب الارمنازي، سورية من الاحتلال حتى الجلاء، ط ١، دار الكتاب الجديد، (لبنان، ١٩٧٣)، ص ١٣٠ .

(٥٦) عبد الكريم ، المصدر السابق، ص ٢٣ .
(٥٧) عند اعلان الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ ، دخلت فرنسا طرفا رئيسا مع الحلفاء (بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية) ضد دول المحور (ألمانيا وإيطاليا واليابان) وفي خضم المعارك استطاعت ألمانيا من احتلال فرنسا ودخلها العاصمة باريس في ١٣ حزيران ١٩٤٠ ، وطردهم الحكومة الفرنسية وتشكيل حكومة جديدة موالية للألمان برئاسة المارشال هنري بيتان والتي سميت بحكومة فيشي والتي استمرت الى ٨ حزيران ١٩٤١ ، بالمقابل تزعم حركة المقاومة الجنرال ديغول والتي أطلق عليها فرنسا الحرة والذي استطاع فيما بعد بالتعاون مع بريطانيا من طرد حكومة فيشي من سورية ينظر :

Gorge haddad fifty years of modern Syria and Lebanon printed at
modern hayat (qeirut :1950) p .86.

لمزيد من التفاصيل حول سقوط فرنسا ينظر : ب - هـ ليدل هارث ، القادة الألمان يتكلمون ، ترجمة : هيثم الأيوبي وأكرم ديري ، منشورات مكتبة النهضة (بغداد، ١٩٨٣)، ١٢٥-١٧٥ ؛ عبد المطلب السيد محمد أمين ومحمود المهدي ، معركة فرنسا ، مطبعة النقيض الأهلية ، (بغداد ، ١٩٤٧) .

(٥٨) رزق الله هيلان ، الثقافة والتنمية الاقتصادية في سورية والبلدان المختلفة ، دار ميسلون ، (دمشق ، ١٩٨٠) ، ص ١٨٤ .

(٥٩) لونغريك ، المصدر السابق ، ص ٤١٥ .

(٦٠) المصدر نفسه ، ص ٤١٩ .

(٦١) عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص ٢٣ .

- (٦٢) المصدر نفسه ، ص ٢٣ .
(٦٣) حنا ، المصدر السابق ، ص ٢٩ .
(٦٤) هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص ٣٠٣ .
(٦٥) لونغريك، المصدر السابق ، ص ٣٥١-٣٥٢ .